الملتقى الدولي الأول حول:

المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر

يومي 8 و 9 نوفمبر 2015

استمارة المشاركة:

1- الاسم واللقب: طبايبية سليمة

الجنسية: جزائرية

التخصص: إقتصاد مالي

الرتبة: دكتوراه علوم

الوظيفة: أستاذة محاضرة "ب"، وعضو في مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد.

المؤسسة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الالكتروني: salimatebaibia@gmail.com

محور المشاركة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: **المقاولاتية السياحية في الجزائر: الواقع والتحديات**

الكمات المفتاحية: المقاولاتية، السياحة، مناخ الأعمال، الجزائر.

2- الاسم واللقب: ساسية عناني

الجنسية: جزائرية

التخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة

الرتبة: التسجيل في السنة الخامسة دكتوراه

الوظيفة: أستاذة وعضو في مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

المؤسسة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الالكتروني: anani.sassia@hotmail.com

المقاولاتية السياحية في الجزائر: الواقع والتحديات

الدكتورة: طبابيبة سليمة

الأستاذة: عناني ساسية

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

الملخص: إهتمت الجزائر بدعم المقاولاتية السياحية مثل عدد كبير من القطاعات منذ بداية التسعينات في ظل سعيها للإنتقال إلى اقتصاد السوق والخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات، وذلك من منطلق أن القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في خلق الثروة، وسنحاول من خلال الدراسة تقييم واقع المقاولاتية السياحية في الجزائر بعد مرور أكثر من 20 سنة عن فتح مجال الإستثمار السياحي للقطاع الخاص،كما سنحاول الوقوف على مدى تهيئة الظروف والمساعدة على نمو المقاولاتية السياحية، وأخيرا قمنا برصد مدى جاذبية مناخ الأعمال للنشاط المقاولاتي السياحي من خلال قراءة نتائج بعض التقارير الدولية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من اهتمام الجزائر بترقية المقاولاتية السياحية منذ عقود، إلا أن النشاط الإستثماري في قطاع السياحة لا يزال بعيدا عن مواكبة احتياجات السوق في ظل العديد من العراقيل التي لا تزال تعترض الإستثمار في القطاع وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، السياحة، مناخ الأعمال.

Abstract: Algeria has shown interest to upgrade tourist entrepreneurial since the beginning of the nineties, in light as it seeks to move to a market economy And out of the circle of dependence on hydrocarbons, So from the premise that the tourism sector is one of the most important sectors that contribute to the creation of wealth. We will try through the study was to evaluate the reality of the tourist entrepreneurial in Algeria after more than 20 years for open field of tourism investment to the private sector, as we will try to stand on the extent of creating the conditions and help the growth of the tourist entrepreneurial, and finally we have to monitor how attractive business climate for tourism activity Entrepreneurial By reading the results of some international reports.

The results showed that despite the attention of Algeria to tourist entrepreneurial for decades, but the investment activity in the tourism sector is still far from keeping up the market in light of the needs of the many obstacles that still hinder investment in the sector and prevent the use of the possibilities available.

Key words: entrepreneurial, tourism, business climate.

مقدمة:

تعتبر السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي لها دور كبير في تحقيق التنمية، إذ تعمل على زيادة الدخل القومي وتوفير احتياجات الدول من النقد الاجنبي كما أنها تؤمن عددا معتبرا من مناصب الشغل، لذا يحظى قطاع السياحة بمكانة معتبرة في اقتصاديات دول العالم، والتي تتنافس من أجل الحفاظ على حصتها السوقية في مجال الخدمات السياحية من جهة والمحافظة على استدامة وجهتها من جهة أخرى.

ومن هنا تأتي أهمية تشجيع المقاولاتية في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث ازداد اهتمام الدول في السنوات الأخيرة بإيجاد الوسائل التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه المنشئين، وانتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم والمرافقة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة.

وفي الجزائر، وإدراكا منها لأهمية القطاع السياحي كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفتها في نهاية الثمانينات، قامت الدولة بالعمل على تشجيع روح المقاولاتية في المجال السياحي من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص وتحفيزه على الإستثمار السياحي، وذلك بتوفير مختلف الشروط الأساسية لذلك، الأمر الذي نلمسه من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية المتخذة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من أجهزة الدعم والمساندة للنهوض بالقطاع، ليؤدي دوره الفعال في عملية التنمية.

لذلك فإن التساؤل الذي نحاول الإجابة إليه من خلال هذه الدراسة هو:

ما حجم النتائج التي حققتها الجزائر في مجال المقاولاتية السياحية بعد مرور أكثر من 20 سنة عن فتح مجال الإستثمار السياحي للقطاع الخاص،؟ وهل مناخ الإستثمار مشجع على نمو النشاط المقاولاتي السياحي؟.

أهمية الدراسة: تلقي الدراسة الضوء على تقييم وضعية المقاولاتية السياحية في الجزائر ومدى مساهمتها في تطوير النشاط السياحي، وإبراز جهود الدولة في مجال ترقيتها وتطويرها، مع توضيح الصعوبات والتحديات التي تحول دون تنمية القطاع السياحي الجزائري.

أهداف الدراسة: تتركز الأهداف التي جاءت الدراسة لتحقيقها في النقاط التالية:

– تسليط الضوء على بعض الإسهامات النظرية عن مفهوم المقاولاتية والسياحة؛

– تشخيص واقع المقاولاتية السياحية في الجزائر من خلال عرض الإصلاحات المطبقة سواء فيما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي، أو بالإطار المؤسساتي الرامي إلى تقديم الدعم للمقاولين من أجل مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم، وضمان بقائها؛

– تسليط الضوء على التحديات التي تواجه نشاط المقاولاتية السياحية في الجزائر.

خطة الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، كما يلي:

المحور الأول: المرجعية النظرية للمقاولاتية، والسياحة؛

المحور الثاني: المقاولاتية السياحية في الجزائر: التطور، والنمو؛

المحور الثالث: تحديات المقاولاتية السياحية في الجزائر.

المحور الأول: المرجعية النظرية للمقاولاتية ، والسياحة

أولا: المرجعية النظرية للمقاولاتية

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في حالات مختلفة، ولأنها أصبحت مجالا للبحث، فلا نجد تعريف واحد يشملها، فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة. وسنركز على تعريف المقاولاتية استنادا إلى ثلاثة مدارس رئيسية، تعرف المقاولاتية حسب تصورات مختلفة ووجهات نظر متعددة.

– **التعريف على أساس الفرص واستغلالها:** يعرف (Shane and Venkataraman, 2000) المقاولاتية على أنها عملية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة أو عمليات إنتاجية أو استراتيجيات أو أشكال تنظيمية أو أسواق جديدة للمنتجات أو مدخلات لم تكن موجودة [1].

–التعريف على أساس إنشاء مؤسسات جديدة: يترأس هذا الإتجاه (1988، William B. Gartner) يعتبر المقاولاتية على أنها عملية إنشاء مؤسسات جديدة وخروجها إلى حيز

الوجود[2]. يحدد هذا الاتجاه أربعة متغيرات هي: الفرد (الشخص الذي يشارك في إنشاء مؤسسة جديدة)، العملية (الإجراءات المتخذة من قبل الفرد لإنشاء مؤسسة)، البيئة (الوضع الذي يحيط ويؤثر على المؤسسة الجديدة)، والتنظيم (نوع المؤسسة التي سيتم إنشاؤها) [3].

– الازدواجية بين الثنائية (الفرد– القيمة): يترأس هذا الإتجاه (Bruyat ،1993)، وحسب هذا الإتجاه تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة في ديناميكية من التغيير الإبداعي[4]. ينطلق النموذج من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق القيمة [5]، أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته (أعماله، أهدافه، وسائله، وضعه الاجتماعي)،كما أنها تؤثر عليه وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه[6].

يمكن من خلال المقاربات الثلاثة تعريف المقاولاتية كما يلي: المقاولاتية تعني عملية البدء في إنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.

ثانيا: المرجعية النظرية للسياحة

لا يوجد تعريف موحد للسياحة، حيث ورد أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اقتصادية من خلال تأثيرها الاقتصادي، وآخرون ينظرون إليها على أنها ظاهرة اجتماعية بتأثيرها على سلوك الفرد في المجتمع ، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو عاملا من عوامل تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب.

لقد كانت أولى المحاولات لتعريف السياحة من طرف الألماني "**جوبير فرولر**" عام 1905 معتبرا السياحة بأنها : "ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، والإحساس بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"[7].

وعرفها الاقتصادي النمساوي "**هيرمان فوشوليرون**" سنة 1910 على أنها: "الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة أو دولة معينة"[8].

كما قدم الكاتبان" **هنزكر وكرافت**" سنة 1992 تعريفا للسياحة كما يلي: "السياحة هي مجموعة من الظواهر والعلاقات الناشئة عن سفر وإقامة السائحين طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم ولا يرتبط بممارسة عمل مأجور" [9].

وتعرفها "**منظمة السياحة العالمية**" بأنها: "نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة ولا تتعلق بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل"[10].

يستخلص من التعاريف السابقة بأن مفهوم السياحة يجسد عنصرا أساسيا من حرية الإنسان، إذ يفيد إنتقال الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى سواء داخل بلده أو خارجه من أجل اشباع رغباته في التنزه والترفيه أو لأغراض أخرى، دون هدف الكسب المادي وأن لا تتجاوز مدة هذه الإقامة السنة بالنسبة للسياحة الخارجية.

المحور الثاني: المقاولاتية السياحية في الجزائر: التطور، والنمو

أولا: تطور الإطار القانوني في مجال المقاولاتية السياحية

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري على المشروعات الضخمة، وكما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج، حيث يحاول بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية[11].

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فلم يحظى بالاهتمام الكافي خلال هذه المرحلة على الرغم من المؤهلات السياحية المميزة، حيث كانت بداية الاهتمام بوضع ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي رسم الخطوط الأولى للسياحة الجزائرية، ثم توالت بعده المخططات الوطنية 1967 إلى

غاية 1989، والتي حققت نتائج إيجابية في زيادة عدد الهياكل السياحية التي لا تزال ليومنا هذا، ولكنها لم تكن كافية لتحسين صورة المنتج السياحي الجزائري وترقيته محليا أو دوليا [12].

لقد بذلت الدولة خلال مرحلة التسعينات جهودا معتبرة لتهيئة مناخ ملائم للإستثمار في جميع القطاعات ومنها القطاع السياحي، حيث بادرت بإصدار عدة نصوص قانونية تهدف إلى تشجيع الإستثمار، حيث كانت البداية بإصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990[13]، الذي يهدف إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، كما اهتم بتوجيه وتشجيع الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بالمساهمة في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري وتشجيع كل أشكال الشراكة دون قيود.

كما تم إصدار قانون للإستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993[14]، والذي منح إمتيازات جديدة للقطاع الخاص من خلال نصه على مجموعة من المبادئ الداعمة للإستثمار تشمل:

- تحقيق المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي،
- تقليص آجال دراسة الملفات والعقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات،
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمارات بهدف دعم التدابير التحفيزية و التشجيعية.

وتضمنت هذه المرحلة أيضا وضع الإطار القانوني للخوصصة وفقا للأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995[15]، وتهدف هذه العملية إلى الارتقاء بالمؤسسة الخاصة و خاصة تلك التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وتم خلال هذه المرحلة أيضا تهيئة المناخ الإقتصادي الذي ينمو ويتطور ضمنه القطاع الخاص، وقد مست هذه التهيئة القطاعات التالية[16]:

- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة إبتداء من سنة 1992 الهادفة إلى تحرير البنوك، و تقديم التسهيلات للقطاع الخاص، وتخفيض أسعار الفائدة؛
- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات من خلال قوانين المالية (1992- 1998)؛

– السياسة الجمركية التي أبدت تجاوبا وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على الخارج؛

– إنشاء سوق مالية لتبادل الأوراق المالية سنة 1993.

إلا أنه على الرغم من المجهودات المبذولة غير أن المؤشرات الاقتصادية بقيت تشير إلى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ولهذا قررت الدولة المضي في عملية إدماج وترقية القطاع الخاص حتى يقوم بالدور المنوط به، خاصة في ظل تحسن الأوضاع المالية مع بداية الألفية الجديدة. يتضح الاهتمام بالقطاع خلال هذه المرحلة من خلال نقطتين:

1– تحسين مناخ الإستثمار والتأكيد على أهمية القطاع الخاص: ويتضح ذلك من خلال[17]:

– إحلال الوكالة الوطنية لترقية ودعم الإستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سنة 2001 مع إدخال اللامركزية في نشاطها وذلك بإنشاء مكاتب محلية؛

– إنشاء المجلس الوطني للإستثمار؛

– الإشارة ضمن برامج الحكومة لفعالية القطاع الخاص في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد؛

– تأكيد خبراء المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير على ضرورة دعم القطاع الخاص لتفعيل دوره في التنمية.

2– إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001[18]: والذي يعتبر نقطة تحول حاسمة في مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقبل هذا القانون كان تطور المؤسسات مرتبط بغياب إطار تنظيمي وتشريعي فعال يسمح بتحديد دقيق لمؤسسات القطاع إلى أن تم صدور القانون الذي شكل الانطلاقة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وهناك مزايا أخرى ممنوحة لترقية المقاولاتية السياحية منها ما جاء في قانون التنمية المستدامة رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 [19]، حيث تنص المادة 04 من القانون على أنه يستفيد المستثمر في قطاع الصناعة السياحة من دعم الدولة والجماعات الاقليمية،

وحسب المادة 07 توفر الدولة كل الشروط الضرورية لترقية ودعم المستثمرين على انجاز المشاريع السياحية في المناطق التي تحتل مكانة إستراتيجية تؤهلها لأن تكون قبلة للعديد من السياح.

ووفق المادة 11 من نفس القانون، يقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة لمناطق التوسع السياحي، كما يستفيد المستثمرون من سهولة اقتناء العقار السياحي الذي لا يكون محل بيع إلا إذا كان لفائدة الإستثمار السياحي.

أما وفق قوانين المالية فالامتيازات والحوافز الممنوحة لتشجيع المقاولاتية السياحية فهي متعددة، ونذكر منها [20]:

– تستفيد الخدمات المقدمة في المحطات الاستشفائية المعدنية من تخفيض الرسم على القيمة المضافة ب 7% حسب المادة 18 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن في قانون المالية لسنة 2004؛

– تحدد نسبة الضريبية على أرباح الأنشطة السياحية ب 19% في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25% حسب المادة 05 من الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008؛

– كما يطبق الاهتلاك المالي التنازلي على المباني والمحلات التي تستعملها مؤسسات قطاع الصناعة السياحية في ممارسة نشاطها السياحي حسب المادة 07 من نفس الأمر؛

– تستفيد الإستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيض نسبته 3% و4.5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية حسب المادة 79 من نفس الأمر؛

– تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي لإنجاز مشاريع الإستثمار السياحي على مستوى الهضاب العليا والجنوب من تخفيض نسبته 50% و80% حسب المادة 82 من نفس الأمر؛

– تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال والجنوب في إطار "مخطط الجودة" من تخفيض بنسبة 3% و4.5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية حسب الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009؛

– تستفيد الشركات المستثمرة في ولايات إليزي وتندوف وأدرار وتمنراست من تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات مدة 05 سنوات

حسب المادة 15 من القانون رقم 09-09 المؤرخ ي 30 ديسمبر 2009 المتضمن في قانون المالية لسنة 2010؛

- تستفيد من الإعفاء لمدة 10سنوات المؤسسات السياحية المستحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والسفر وكذا الشركات السياحية المختلطة حسب الفقرة 03 من المادة 10 من القانون رقم 03-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010؛

- كما تستفيد من الإعفاء لمدة 03 سنوات إبتداءا من تاريخ بداية مماسة النشاط وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب الفقرة 04 من المادة 10 من نفس القانون.

ثانيا: وضعية المقاولاتية السياحية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2014)

1- المقاولاتية السياحية خلال فترة الإنتقال إلى إقتصاد السوق (1990 – 2000)

يعتبر عقد التسعينات مرحلة تحول سياسي واقتصادي شهدته الجزائر شمل كل المجالات، أهمها التخلي عن النهج الاشتراكي ودخول البلاد اقتصاد السوق، وذلك تماشيا مع التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم. وما يميز هذه الفترة هو تقلص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار بشكل واسع في كل القطاعات بما فيها القطاع السياحي. وفي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2000 كان تطور المشاريع الإستثمارية السياحية في الجزائر كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور عدد المشاريع الإستثمارية السياحية خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	العدد	معدل التطور (%)
1990	380	-
1991	480	26,31
1992	493	2,71
1993	510	3,45
1994	605	18,63
1995	653	7,93
1996	659	0,92
1997	740	12,29
1998	781	5,54

1999	800	2,43
2000	827	3,37

المصدر: قرومي حميد، وبن بتيش بلال، **واقع وآفاق الإستثمار السياحي في الجزائر**، الملتقى الدولي العلمي الثاني الإستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، يومي 26 و27 نوفمبر 2014، ص 10.

يتضح من الجدول التطور المستمر في عدد المشاريع الإستثمارية السياحية، حيث أن أكبر معدل تطور سجل سنة 1991 بنسبة 26%، وقد عرفت النسبة انخفاض مستمر، حيث وصلت إلى 3,37% سنة 2000 وهي نسبة ضعيفة، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى عدم مساهمة القطاع الخاص ونقص الأموال المخصصة من طرف الدولة لتطوير القطاع السياحي.

أما عن حجم طاقة الإيواء السياحي، فقد عرف تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة بعد انتهاج جملة الاجراءات والتدابير القانونية لتحسين الإستثمار في القطاع، ويوضح الجدول الموالي تطور طاقة الإيواء السياحي خلال الفترة 1990-2000.

الجدول رقم (2): تطور طاقة الإيواء السياحي للفترة (1990-2000)

السنوات	عدد الأسرة	معدل التطور (%)
1990	53812	-
1991	54986	2,18
1992	55924	1,70
1993	57290	2,44
1994	60235	5,14
1995	62000	2,93
1996	64695	4,35
1997	65704	1,56
1998	70981	8,03
1999	76000	7,07
2000	77424	1,87

المصدر: عشي صليحة، **الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2005، ص 57.

يتضح من الجدول أن طاقة الإيواء السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة 1990-2000 قد شهدت تطورا معتبرا، حيث انتقلت طاقة الاستقبال من 53812 سرير سنة 1990 لتبلغ 77424 سرير سنة 2000، أي بمعدل نمو متوسط سنوي يقدر ب 3,98%

وهي نسبة ضعيفة، ولاشك أن الأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وتركيز الدولة على معالجة الأزمات كان لها أثر واضح على توقيف وتيرة التنمية في مختلف القطاعات ومنها القطاع السياحي.

2-وضعية المقاولاتية السياحية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي(2001 -2014)

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إستراتيجية وطنية شاملة قائمة على النهوض بجل القطاعات التي تؤثر على الدخل القومي للاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار قدمت الحكومة برامج إستثمارية متنوعة منذ سنة 2001، خصصت لها مبالغ مالية معتبرة. وقد حظي قطاع السياحة خلال هذه الفترة بمجموعة كبيرة من البرامج والمشاريع، وأطلقت إستثمارات بمبالغ ضخمة ضمن مختلف البرامج لتنمية القطاع إلى جانب فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار، وهذا ما انعكس على تطور الإستثمار السياحي وزيادة عدد المشاريع السياحية، وسيتم استعراض مختلف الانجازات التي تحققت في قطاع السياحة خلال فترة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور عدد المشاريع الإستثمارية السياحية خلال الفترة (2001-2011)

السنوات	العدد	معدل التطور (%)
2001	924	-
2002	981	6,17
2003	1042	6,22
2004	1057	1,44
2005	1105	4,54
2006	1134	2,62
2007	1140	0,53
2008	1147	0,61
2009	1151	0,35
2010	1152	0,09
2011	1184	2,78

source: Office national des Statistiques, l'Algérie en quelques chiffres- résultats 2001-2012-,site internet : www.ons.dz.

-Ministère du tourisme et de l'artisanat, Situation du parc hôtelier national ,site internet : www.mta. gov.dz.

يتضح من الجدول أن حصيلة المشاريع الإستثمارية السياحية قد شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2001-2011، حيث انتقل عدد المشاريع من 924 مشروع سنة 2001 إلى 1184 مشروع سنة 2011، أي بمعدل نمو متوسط سنوي يقدر ب 2,56 % لهذه الفترة.

أما بالنسبة طاقات الإيواء السياحي فقد عرفت تطورا معتبرا خلال فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): تطور طاقة الإيواء السياحي للفترة (2001-2012)

السنوات	عدد الأسرة	معدل التطور (%)
2001	72485	-
2002	75558	4,24
2003	77473	2,53
2004	82034	5,89
2005	83895	2,27
2006	84869	1,16
2007	85000	0,15
2008	85876	1,03
2009	86383	0,59
2010	92377	6,94
2011	92737	0,39
2012	96497	4,05

source: Office national des Statistiques, l'Algérie en quelques chiffres- résultats 2001-2012-,site internet : www.ons.dz.

-Ministère du tourisme et de l'artisanat, Situation du parc hôtelier national ,site internet : , www.mta. gov.dz.

يتضح من الجدول أن طاقة الإيواء السياحي بمعيار عدد الأسرة للفترة 2001-2012 قد شهدت تطورا معتبرا، حيث انتقلت طاقة الاستقبال من 72485 سرير سنة 2001 لتبلغ 96497 سرير سنة 2012، أي بمعدل نمو متوسط سنوي يقدر ب 2,76%. إلا أنه على الرغم من هذا التطور تبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي و الأجنبي وخاصة أن معظمها لا يستجيب للمقاييس العالمية.

3- آفاق المقاولاتية السياحية في الجزائر

قامت الدولة بالعمل على تشخيص معوقات الإستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للإستثمار يتجه إلى تغطية العجز المسجل في مجال الإيواء، هذا الأخير الذي يبقى بعيدا عن تلبية الطلب في ظل الرواج المتزايد للسياحة، ولأجل ذلك جاء الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي آفاق 2030، والتي تعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.

ويعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر، ويتضمن المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2030، وتجسيد التوجه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا تتعدى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10% منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء يفوق الملايين سنويا [21].

وتسعى الإستراتيجية الجديدة من خلال المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية[22]:

- تحسين التوازنات الكلية التشغيل، النمو، الميزان التجاري و المالي، والإستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة على هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل...)؛
- المساهمة في المبادلات والانفتاح وطنيا ودوليا، والتوفيق بين ترقية السياحة وحماية البيئة.
- تثمين التراث التاريخي والثقافي (كون هذه العناصر تشكل أهم العناصر في استراتيجيات الجذب السياحي)؛
- تحسين صورة الجزائر وإمكانيات سوقها المحلية.

ومن ضمن المشاريع الكبرى التي يتضمنها المخطط إنجاز سبعة أقطاب سياحية للامتياز، بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية متميزة وحدائق إيكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على التراب اوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكلة الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، ومن جملة هذه الأقطاب [23]:

– القطب السياحي الممتاز(شمال– شرق)؛

– القطب السياحي الممتاز(شمال–وسط)؛

– القطب السياحي الممتاز(شمال– غرب)؛

– القطب السياحي الممتاز (جنوب– شرق)؛

– القطب السياحي (جنوب– غرب)؛

– القطب السياحي الممتاز الجنوب الكبير (الطاسيلي)؛

– القطب السياحي الممتاز الجنوب الكبير(الأهقار).

المحور الرابع: تحديات المقاولاتية السياحية في الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لدعم المقاولاتية بصفة عامة والمقاولاتية السياحية بصفة خاصة، إلا أنها لا تزال تسجل معدلات إنشاء ضعيفة، وهذا ما تقر به التقارير الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية. فحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية لسنة 2013 فقد بلغ المعدل الإجمالي للإنشاء في الجزائر ما قيمته 5% فقط، وهوما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): معدل النشاط المقاولاتي لـ 67 دولة

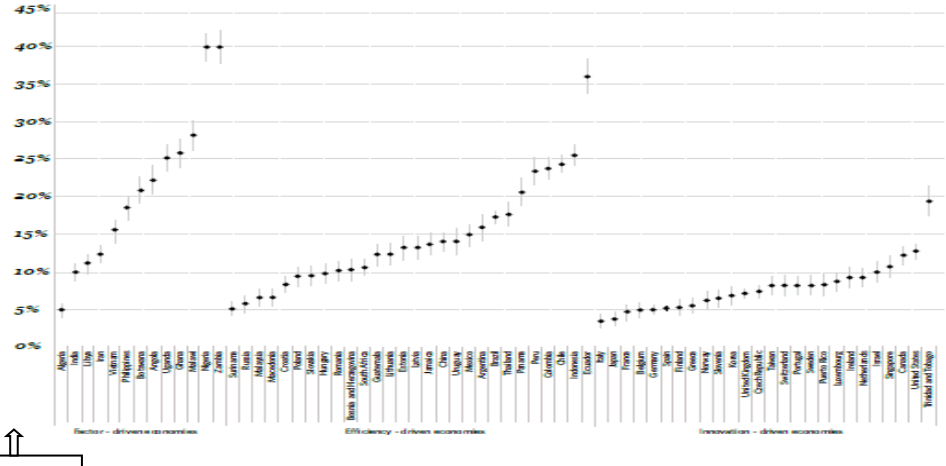

Source: José Ernesto Amorós, et Niels Bosma, **global entrepreneurship monitor 2013 global report,** fifteen years of assessing entrepreneurship across the globe, p 33.

وقبل الخوض في ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال، نقدم أولا تعريف للتقرير والتعرف على المعايير المستعملة في الترتيب، ويتمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو

تقرير يتتبع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال والإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال الإستثمارية في جملة من الدول المشاركة في الدراسة. يتكون المؤشر العام المركب من 10 مؤشرات فرعية: بدء المشروع، منح رخص الانشاء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات العسر المالي [24].

وفقا لآخر تقرير صدر سنة 2015، فإن أول دولة مصنفة كأحسن مناخ أعمال هي دولة سنغافورة، تليها دولة نيوزيلاندا، ونجد في المرتبة الثالثة هونغ كونغ، ثم الدنمارك وكوريا.وإذا صنفنا المعلومات حسب الدول العربية، نجد الترتيب كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (5): ترتيب الدول العربية حسب درجة سهولة ممارسة الأعمال

الدول	مرتبة سهولة ممارسة الأعمال	بدء المشروع	منح رخص الانشاء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات العسر المالي
الإمارات	22	58	04	04	04	89	43	08	01	121	92
السعودية	49	109	21	22	20	71	62	03	92	108	163
قطر	50	103	23	40	36	131	122	01	61	104	47
البحرين	53	131	7	73	17	104	104	08	64	123	87
تونس	60	100	86	38	71	116	78	82	50	78	54
عمان	66	123	49	79	19	116	122	10	60	130	112
المغرب	71	54	54	91	115	104	122	66	31	81	113
الكويت	86	150	98	93	69	116	43	11	117	131	127
لبنان	104	119	164	57	106	116	106	40	97	110	136
مصر	112	73	142	106	84	71	135	149	99	152	126
الأردن	117	86	126	44	107	185	154	45	54	114	145
اليمن	137	140	68	122	44	185	162	135	134	85	154
الجزائر	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97
غزة	143	162	173	83	99	116	141	51	130	105	189
جيبوتي	155	163	146	176	154	180	162	75	56	171	70
العراق	156	142	09	36	109	180	146	52	178	141	189
السودان	160	139	160	136	46	165	174	139	162	163	156
سوريا	175	152	189	176	140	165	78	117	146	175	146
موريطانيا	176	164	77	169	66	171	166	187	151	86	189
ليبيا	188	144	189	65	189	185	188	157	139	126	189

Source: The World Bank ,Doing **Business 2015** ,Going Beyond Efficiency ,12th edition, Washington site web :francais.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2015.

يتضح من الجدول أن الجزائر تصنف ضمن أواخر الدول العربية من حيث إصلاح مناخ الأعمال وسهولة ممارستها، حيث تحتل المرتبة 13 على المستوى العربي، والمرتبة 141 دوليا من

بين 189 دولة، ويعرض الجدول الموالي موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للفترة 2011- 2015.

الجدول رقم (6): موقع الجزائر ضمن ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (2011– 2015)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب في مؤشر سهولة الأعمال	136	148	152	153	154
بدء المشروع	150	153	156	164	141
منح رخص الانشاء	113	118	138	147	127
الحصول على الكهرباء	-	164	165	148	147
تسجيل الملكية	165	167	172	176	157
الحصول على الائتمان	138	150	129	130	171
حماية الإستثمار	74	79	82	98	132
دفع الضرائب	168	164	170	174	176
التجارة عبر الحدود	164	127	129	133	131
تنفيذ العقود	127	122	126	129	120
إغلاق المشروع	51	59	62	60	97

Source: The World Bank ,**report doing business 2011-2015 -**Going beyond Efficiency ,Washington , site web :francais.doingbusiness.org.

يتضح من الجدول أن وضع الجزائر من ناحية أداء الأعمال قد حقق تراجعا، إذ تحصلت خلال سنة 2011 على المرتبة 136 عالميا، في حين تراجعت إلى المرتبة 154 سنة 2015، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك الدولي خلال هذه المرحلة على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية المتخذة. إذ سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا محفزا للإستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، إذ احتلت مراتب متأخرة فيما يخص مؤشرات الحصول على الائتمان، بدء المشروع، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، وتكبر أكثر فيما يخص دفع الضرائب، في حين نجد أنها احتلت مراتب متواضعة فيما يخص مؤشرات الحصول على منح رخص الإنشاء، حماية الإستثمار، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، اغلاق المشروع.

خاتمة: حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز مفهوم المقاولاتية كعامل أساسي للتنمية السياحية، إذ لم يعد ذلك خيارا بل أصبحت ضرورة فرضتها المنافسة الدولية خاصة من طرف دول الجوار التي تحقق مكاسب جمة في مجال المقاولاتية السياحية، ومن خلال استعراضنا لبعض الإحصائيات حول وضعية المقاولاتية السياحية في الجزائر، تبين لنا أن الإستثمارات السياحية تعرف تطورا ملحوظا من حيث زيادة عدد طاقات الاستيعاب خاصة خلال السنوات الأخيرة،

إلا أنها تبقى متواضعة ولا تعكس بالقدر الكافي الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال، بالنظر إلى مناخ الأعمال الذي لا يزال يشكل حجر عثر سير الأعمال أمام جميع القطاعات ومنها القطاع السياحي، وبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أنها لم تحسن من مكانتها وترتيبها الدولي، بل صنفت في المراتب الأخيرة عربيا ومتأخرة دوليا، وهذا ما توصلنا إليه من خلال قراءة أهم التقارير الدولية المنجزة حول مناخ الأعمال.

كما أن غياب ثقافة المقاولاتية السياحية في أوساط الشباب الجزائري تعتبر من العوامل التي أثرت على ضعف النشاط السياحي، حيث نجد أن دافع معظم المقاولين لإنشاء مؤسسة هو الرغبة في الحصول كسب مادي سريع والخروج من دائرة البطالة، كما أن أغلب المقاولين الجزائريين لا يمتلكون مؤهلات علمية والخبرة المهنية لإدارة المشاريع، وهوما يفسر تزايد المشاريع الخدماتية التي لا تتطلب مؤهلات علمية وخبرة مهنية على حساب المشاريع الإنتاجية وخاصة السياحية منها القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني والخروج من دائرة الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل.

التوصيات: يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل نشاط المقاولاتية السياحية وترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر، وذلك من خلال:

- منح مزايا خاصة للإستثمار في القطاع السياحي وإعادة النظر في التنظيم المعمول به فيما يخص حق الامتياز السياحي وبتطبيق أسعار منخفضة تحفيزية؛
- خلق بنوك متخصصة لتمويل طاقات الإيواء السياحي، مع خلق نظام لخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل النشاطات السياحية؛
- استحداث صندوق ضمان القروض الموجهة للنشاط السياحي من أجل التخفيف من عبء الضمانات التي تشترطها البنوك؛
- تقليص مدة دراسة المشاريع السياحية من خلال تخفيف الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسة والمدة التي تستغرقها؛
- تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف الشبكات إلى الأراضي المخصصة؛

– تنمية البنية التحتية الأساسية كونها تعد من أهم عوامل جذب المستثمرين؛

– تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع ونشر الثقافة السياحية لضمان مساهمتهم الفعالة في تطوير الأنشطة السياحية.

المراجع:

[1]- Alvaro Cuervo, Domingo Ribeiro, Y Salvador Roig, entrepreneurship: concepts, theory and Perspective, introduction, p3.

[2]- Steve Gedeon, What is Entrepreneurship?, entrepreneurial practice review, Volume 1, Issue 3, Summer 2010, p 20.

[3] - Vapo Magloire N'guessan, l'entrepreneuriat et la recherche d'opportunité: le processus de développement d'une idée d'affaires, mémoire, université du Québec à Trois-Rivières, p 9.

[4]Amina Omrane, et autre, Les compétences entrepreneuriales et le processus entrepreneurial : une approche dynamique, p5.

[5] Raouf Jaziri, Une vision renouvelée des paradigmes de l'entrepreneuriat :Vers une reconfiguration de la recherche en entrepreneuriat, Actes du colloque international sur entrepreneuriat et entreprise: nouveaux enjeux et nouveaux défis, Gafsa, Les 3-4-5 Avril 2009, p 11.

[6] - Thierry Verstraete, Alain Fayolle, op.cit, p 40.

[7]– مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 3.

[8]– جليلة حسن حسنين، اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2003، ص 10.

[9] - Walter Hunziker, Le tourisme, caractéristiques principales, éditions Gurten, Berne, 1992, p76.

[10]-The World Tourism Organization, Collection of Tourism Expenditure Statistics, Technical Manual No2, Madrid, 1995, p1.

[11]– مراد محفوظ، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 121.

[12]– ماضي بلقاسم، **تقييم المسار التنموي لقطاع السياحة في الجزائر من 62 الى يومنا**، الملتقى الدولي الأول حول :التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر تحت شعار 'الجزائر وجهة الغد'، نوفمبر2013 ، جامعة عنابة، ص1.

[13]– القانون رقم 90-10 **المتعلق بالقرض و النقد** المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990، ص 520.

[14]– المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 **يتعلق بترقية الإستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة في 05 أكتوبر 1993، ص 3.

[15]– الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة في 03 سبتمبر 1995، ص 3.

[16]– عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: متطلبات التكيف وآليات التأهيل**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي17 و 18 أفريل 2006، ص 771.

[17]– سكينة بوفامة، و رابح حمدي باشا، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 76، 2006، ص 10.

[18]– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 15 ديسمبر2001، العدد 77، ص 4.

[19]– القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 11، الصادرة في 17 فيفري 2003، ص 6.

[20]– يدو محمد، وبوخاري سمية، **الإستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة –حالة الجزائر–**، الملتقى الدوي العلمي الثاني حول الإستثمار السياحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي تيبازة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، ص ص 9،10.

[21]– منصوي الزين، **أهمية الإستثمارات في المجال السياحي ودورها في التنمية – حالة الجزائر–**، الملتقى الدولي العلمي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، جامعة البليدة، يومي 24 و25 أفريل 2012، ص 5.

[22]– وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.

[23] – لمزيدا من التفصيل إرجع إلى: عناني ساسية، **واقع و آفاق التسويق السياحي في الجزائر– مع عرض التجربة التونسية كنموذج ناجح–**، الملتقى الوطني المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي، جامعة قالمة، يومي 22 و23 أفريل 2014، ص 13.

[24]– سلامي منيرة، وقريشي يوسف، **المقاولاتية الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، جامعة ورقلة، 2011، ص 98.